

الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات	المتكلمون	القرار والتصويت المؤيدون - المعارضون - الامتنعون
					مــــن ٧ دول ^(٢) (S/2009/310)

- (أ) الاتحاد الروسي، وألمانيا، وفرنسا، وكرواتيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة.
(ب) الاتحاد الروسي، واندونيسيا، وإيطاليا، وبلجيكا، والصين، وفرنسا، وفيت نام، وكرواتيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة.
(ج) الاتحاد الروسي، واندونيسيا، وإيطاليا، وبلجيكا، وبنما، وبوركينا فاسو، والجمهورية العربية الليبية، وفرنسا، وفيت نام، وكرواتيا، وكوستاريكا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة.
(د) الاتحاد الروسي، وإيطاليا، وبلجيكا، وفرنسا، وكرواتيا، وكوستاريكا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة.
(هـ) الاتحاد الروسي، واندونيسيا، وإيطاليا، وبلجيكا، وبنما، وجنوب أفريقيا، وفرنسا، وكرواتيا، وكوستاريكا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة.
(و) ألمانيا، وتركيا، وفرنسا، وكرواتيا، والمملكة المتحدة، والنمسا، والولايات المتحدة.

الشرق الأوسط

٢٧ - الحالة في الشرق الأوسط

(٢٠٠٦)، (ج) القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)^(٤٨٨)، (د) لجنة التحقيق الدولية المستقلة^(٤٨٩) والقرار ١٥٩٥ (٢٠٠٥).

وحدد المجلس ولاية قوة مراقبة فض الاشتباك أربع مرات لفترة ستة أشهر في كل مرة^(٤٩٠). وفور اتخاذه كل قرار، أصدر المجلس بيانا من رئيسه وافق فيه، على التوالي، على قول الأمين العام بأن "الحالة في الشرق الأوسط تتسم بالتوتر، ومن المحتمل أن تظل كذلك ما لم وإلى أن يتم التوصل إلى تسوية شاملة تغطي جميع جوانب مشكلة الشرق

(٤٨٨) أعلن المجلس في هذا القرار تأييده لإجراء عملية انتخابية حرة و نزيهة لانتخاب رئيس لبنان، وحث جميع القوات الأجنبية المتبقية إلى الانسحاب من لبنان، ودعا إلى حل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها.

(٤٨٩) للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر الجزء التاسع، القسم الثالث فيما يتعلق باللجنة، و الجزء التاسع، القسم الرابع، فيما يتعلق بالمحكمة الخاصة بلبنان.

(٤٩٠) القرارات ١٨٢١ (٢٠٠٨) و ١٨٤٨ (٢٠٠٨) و ١٨٧٥ (٢٠٠٩) و ١٨٩٩ (٢٠٠٩).

عرض عام

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد مجلس الأمن ٢١ جلسة في إطار نظره في البند المعنون "الحالة في الشرق الأوسط"، منها ست جلسات خاصة مع البلدان المساهمة بقوات^(٤٨٦)، واتخذ ثمانية قرارات، واعتمد ستة بيانات رئاسية. وتناول المجلس في تلك الجلسات المواضيع الرئيسية الأربعة التالية: (أ) قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (قوة مراقبة فض الاشتباك)^(٤٨٧)، (ب) قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (القوة المؤقتة في لبنان) والقرار ١٧٠١

(٤٨٦) فيما يخص قوة مراقبة فض الاشتباك: الجلسة ٥٩١٨، المعقودة في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٨؛ والجلسة ٦٠٣٥، المعقودة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨؛ والجلسة ٦١٤٦، المعقودة في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٩؛ والجلسة ٦٢٣٢، المعقودة في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وفيما يتعلق بقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان: الجلسة ٥٩٦٥، المعقودة في ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٨؛ والجلسة ٦١٨١، المعقودة في ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٩.

(٤٨٧) للاطلاع على مزيد من المعلومات، انظر الجزء العاشر، القسم الأول، فيما يتعلق بقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك.

جميع الإجراءات اللازمة حيثما تنتشر قواتها، للتأكد من أن منطقة عملياتها لا تُستخدم للقيام بأنشطة عدائية من أي نوع، ولمقاومة محاولات منعها من الاضطلاع بولايتها^(٤٩٥).

ورأى ممثل لبنان أن القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) لم ينفذ تنفيذًا تامًا رغم مرور عامين عن اتخاذه. وأشار، في جملة أمور، إلى قيام إسرائيل مرارًا وتكرارًا بخرق الأجواء اللبنانية، ورفضها تسليم حرائق القنابل العنقودية التي زرعتها في جنوب لبنان إلى الأمم المتحدة، وأكد أنه لا يمكن أن يكون هناك أي شك حول هوية الجهة التي يجب تحميلها المسؤولية عن عرقلة تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) تنفيذًا تامًا^(٤٩٦).

وفي ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٩، عقب اتخاذ قرار تمديد ولاية القوة المؤقتة في لبنان حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٠، أبرز ممثل إسرائيل الحوادث الخطيرة التي وقعت مؤخرًا في جنوب لبنان، مثل التفجيرات المتعددة ووجود أفراد تابعين لحزب الله، مثلما ذكر الأمين العام في تقريره الذي أوصى بتجديد ولاية البعثة (S/2009/407)^(٤٩٧).

وأعرب ممثل لبنان عن رأي مفاده أن القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، بعد مرور ثلاث سنوات على اتخاذه، لم ينفذ تنفيذًا تامًا بسبب ما تقوم به إسرائيل، مثل استمرارها في حرق الخط الأزرق، وخرقها المتكرر للأجواء اللبنانية، من بين أمور أخرى. واستنادًا إلى تعليقات وزير الدفاع الإسرائيلي، ذكر ممثل لبنان أن أعمال إسرائيل لا تشكل انتهاكًا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) فحسب، ولكنها تتنافى أيضًا مع المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة^(٤٩٨).

الأوسط^(٤٩١). وحدد المجلس أيضًا ولاية القوة المؤقتة في لبنان مرتين لمدة سنة واحدة في كل مرة^(٤٩٢)، ومدد مرتين ولاية لجنة التحقيق الدولية المستقلة^(٤٩٣) قبل ١ آذار/مارس ٢٠٠٩ تاريخ بدء المحكمة الخاصة بلبنان أعمالها.

قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)

١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨: بيان رئاسي بشأن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)

في ١٥ أبريل ٢٠٠٨، أهاب المجلس في بيان من رئيسه^(٤٩٤) بجميع الأطراف المعنية تكثيف جهودها من أجل تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) الذي دعا إلى وقف حزب الله الفوري لجميع الهجمات، ووقف إسرائيل الفوري لجميع العمليات العسكرية الهجومية.

٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٨ و ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٩: تمديد ولاية القوة المؤقتة في لبنان

في ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٨، عقب اتخاذ قرار تمديد ولاية القوة المؤقتة في لبنان حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٩، أعرب ممثل إسرائيل عن رأي مفاده أن القوة تواجه تحديات في الاضطلاع بأنشطتها وولايتها، مثل وجود عناصر مسلحة تابعة لحزب الله، وإعادة نشر تلك العناصر بأعداد كبيرة واكتسابها قدرات شمال نهر الليطاني وجنوبه، والاستمرار في نقل الأسلحة من جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية إلى حزب الله. وشدد على أن بلاده تنتظر من القوة المؤقتة في لبنان أن تمارس سلطتها باتخاذ

(٤٩١) انظر S/PRST/2008/25، و S/PRST/2008/46، و S/PRST/2009/18، و S/PRST/2009/34.

(٤٩٢) القراران ١٨٣٢ (٢٠٠٨) و ١٨٨٤ (٢٠٠٩).

(٤٩٣) القراران ١٨١٥ (٢٠٠٨) و ١٨٥٢ (٢٠٠٨).

(٤٩٤) S/PRST/2008/8.

(٤٩٥) S/PV.5967، الصفحات ٢-٤.

(٤٩٦) المرجع نفسه، الصفحتان ٤ و ٥.

(٤٩٧) S/PV.6183، الصفحة ٣.

(٤٩٨) المرجع نفسه، الصفحات ٣-٥.

القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)

٨ أيار/مايو ٢٠٠٨ إلى ٧ أيار/مايو ٢٠٠٩:
الإحاطات الإعلامية المقدمة من المبعوث الخاص

في ٨ أيار/مايو ٢٠٠٨، أفاد المبعوث الخاص للأمين العام المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤) في إحاطته الإعلامية إلى المجلس أن لبنان ظل يعاني من أزمة سياسية حادة، تمحورت بصورة خاصة حول الفشل في انتخاب رئيس للجمهورية، وهو المنصب الذي ظل شاغراً منذ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ على الرغم من الجهود المستمرة للأطراف اللبنانية والإقليمية والدولية. وأشار إلى أنه لم تُعقد أي مناقشة بين الزعماء السياسيين اللبنانيين بشأن عملية سياسية تفضي إلى تفكيك الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية ونزع سلاحها، على النحو الذي دعا إليه القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). واستشهد بعدد من حوادث العنف التي وقعت في البلد، والتي تورطت فيها ميليشيات مختلفة، وأشار إلى التوترات القائمة بين الحكومة وحزب الله. وعلى وجه الخصوص، أشار إلى أن الكشف عن شبكة الاتصالات التي أقامها حزب الله، والتي تغطي معظم أنحاء البلاد وترتبط بالجمهورية العربية السورية، قد أثار مخاوف متصاعدة بأن حزب الله يبني هياكل مؤسسية موازية لهياكل الدولة ومنفصلة عنها. ورفض حزب الله إغلاق الشبكة زاعماً أنها جزء من ترسانته. وفي الوقت نفسه، تواصل انتهاك سيادة لبنان وخرق أجوائه من جانب الطائرات الإسرائيلية، واستمر الاحتلال الإسرائيلي لمنطقة شمال قرية العجر. وفي مناطق أخرى، لم يتم بعد تطبيع العلاقات بين الجمهورية العربية السورية ولبنان بعد ثلاثة أعوام من انسحاب القوات السورية. وعلى العموم، خلص المبعوث الخاص إلى أنه لم

يجرز أي تقدم ملموس نحو تنفيذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)^(٤٩٩).

وفي ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٨، أعرب المجلس في بيان صادر عن رئيسه^(٥٠٠) عن ترحيبه وتأييده القوي للاتفاق على انتخاب رئيس للبنان الذي تم التوصل إليه في الدوحة يوم ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٨ تحت رعاية جامعة الدول العربية.

وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ و ٧ أيار/مايو ٢٠٠٩، أبلغ المبعوث الخاص المجلس في إحاطتين إعلاميتين بقطع أشواط هامة خلال الأشهر الاثني عشر السابقة نحو التنفيذ الكامل للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). فقد هيا التحسن العام الذي شهده الوضع في لبنان، إلى جانب جهود المصالحة المبذولة في المنطقة، بيئة مواتية لتعزيز سيادة لبنان واستقلاله السياسي وبسط سلطة حكومته على جميع أنحاء البلاد. وأشار إلى أن انتخاب الرئيس أنعش العملية السياسية الدستورية في لبنان، خاصة بإتاحة انعقاد البرلمان الذي كان معطلاً لمدة تقرب من عامين. وأفاد أيضاً بإحراز تقدم إيجابي نحو إقامة علاقات دبلوماسية بين لبنان والجمهورية العربية السورية. وعلى وجه الخصوص، أشار إلى اجتماع القمة بين رئيس الجمهورية العربية السورية، بشار الأسد، ورئيس لبنان، ميشال سليمان، في أغسطس ٢٠٠٨، وإلى ما تلاه من خطوات نحو إقامة علاقات دبلوماسية كاملة، مقترنة بالتقدم المحرز فيما يتعلق بمسألة تحديد الحدود بين البلدين، بوصفها خطوات هامة نحو التنفيذ الكامل للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). واستمرت الانتهاكات الإسرائيلية للسيادة اللبنانية، وظلت المخاطر الأخرى المحدقة باستقراره وسيادته قائمة، كعدم إحراز تقدم في حل الميليشيات ونزع سلاحها على سبيل المثال. وأضاف أن الحوادث الأمنية التي تقع من

(٤٩٩) S/PV.5888، الصفحات ٢-٧.

(٥٠٠) S/PRST/2008/17.

اللجنة بشأن أربعة أفراد لبنانيين موجودين في السجن في صلة بالحادثة^(٥٠٥). ورد رئيس اللجنة قائلًا إن حالة الأفراد المذكورين نتجت عن قرار اتخذته السلطات القضائية اللبنانية وفق القانون الجنائي اللبناني، وامتنع عن التعليق على تفاصيل مناقشاته مع المدعي العام في لبنان بشأن هذه المسألة، مشيرًا إلى ضرورة الحفاظ على السرية وإلى أن المسألة قد تعرض قريبًا على محكمة دولية^(٥٠٦).

وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، أفاد رئيس اللجنة في إحاطته الإعلامية المقدمة إلى المجلس عن إحراز تقدم في التحقيق في قضية الحريري، بما في ذلك التوصل إلى معلومات جديدة تربط أفرادًا إضافيين بالشبكة التي نفذت عملية الاغتيال. وأوجز رئيس اللجنة أيضًا عملية الانتقال من اللجنة إلى المحكمة الخاصة بلبنان المقرر في ١ آذار/مارس ٢٠٠٩، وأوصى بتمديد ولاية اللجنة لمدة شهرين لكي تتمكن من الاستمرار في أداء مهامها حتى يوم بدء عمل المحكمة الخاصة. وأوضح أنه سيواصل التحقيق في دوره المقبل مدعيًا عامًا بعد بدء عمل المحكمة. وسينتقل التحقيق إلى المرحلة الدولية التي سيأخذ خلالها المدعي العام زمام الأمر من السلطات اللبنانية. ولن تبدأ المحاكمة الفعلية إلا بعد استكمال التحقيق. وإذ أقر رئيس اللجنة بالصعوبات التي تواجهها اللجنة في تحقيقاتها، أكد بقوة بأن القضية يمكن حلها^(٥٠٧). وأدلى ممثل لبنان ببيان شكر فيه رئيس اللجنة على جهوده وأعرب عن التقدير لعمل اللجنة^(٥٠٨).

(٥٠٥) المرجع نفسه، الصفحة ٥.

(٥٠٦) المرجع نفسه، الصفحتان ٧ و ٨.

(٥٠٧) S/PV.6047، الصفحات ٢-٥.

(٥٠٨) المرجع نفسه، الصفحتان ٥ و ٦.

حين إلى آخر تسلط الضوء على مسألة انتشار الأسلحة واستمرار وجود الجماعات المسلحة، بما فيها ميليشيا حزب الله المسلحة، في انتهاك للقرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤). وأكد المبعوث الخاص أن حل تلك الميليشيات ونزع سلاحها عنصر ضروري لاستكمال توطيد أركان لبنان كدولة ذات سيادة وديمقراطية^(٥٠١).

القرار ١٥٩٥ (٢٠٠٥) ولجنة التحقيق الدولية المستقلة

٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ و ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨: تحقيقات اللجنة

في ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، أفاد رئيس لجنة التحقيق الدولية المستقلة^(٥٠٢) في إحاطته الإعلامية المقدمة إلى المجلس أن اللجنة حازت أدلة على وجود شبكة من الأفراد المتورطين في اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري. وأفاد أيضًا أن لدى اللجنة أدلة أخرى تتعلق بالشبكة المذكورة تبرهن مثلًا على وجودها قبل عملية الاغتيال وبعدها، وأن أولوية اللجنة هي جمع المزيد من الأدلة حول نطاق الشبكة وهوية جميع المشاركين فيها، وصلاتهم بأشخاص آخرين خارجها ودورهم في الهجمات^(٥٠٣). وأدلى ممثل لبنان ببيان رحب فيه بعمل اللجنة والنتائج التي تحققت حتى الآن^(٥٠٤). وطلب ممثل الاتحاد الروسي توضيحات حول موقف

(٥٠١) S/PV.6008، الصفحات ٢-٦ و S/PV.6120، الصفحات ٢-٧.

(٥٠٢) بموجب القرار ١٥٩٥ (٢٠٠٥)، أنشأ المجلس، في جملة أمور، لجنة التحقيق الدولية المستقلة للتحقيق في اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري و في هجمات أخرى.

(٥٠٣) S/PV.5863، الصفحات ٣-٥.

(٥٠٤) المرجع نفسه، الصفحتان ٦ و ٧.

الجلسات: الحالة في الشرق الأوسط

الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات	المتكلمون	القرار والتصويت المؤيدون- المعارضون- الممتنعون
قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك					
٥٩٢٦	تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك	مشروع قرار (S/2008/415)			القرار ١٨٢١ (٢٠٠٨) ١٥- لا أحد - لا أحد S/PRST/2008/25
٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٨	٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٨	٢٠٠٨			
٦٠٣٩	تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك	مشروع قرار (S/2008/771)			القرار ١٨٤٨ (٢٠٠٨) ١٥- لا أحد - لا أحد S/PRST/2008/46
١٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨	١٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨	٢٠٠٨			
٦١٤٨	تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك	مشروع قرار (S/2009/320)			القرار ١٨٧٥ (٢٠٠٩) ١٥- لا أحد - لا أحد S/PRST/2009/18
٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٩	٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٩	٢٠٠٩			
٦٢٤١	تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك	مشروع قرار (S/2009/651)			القرار ١٨٩٩ (٢٠٠٩) ١٥- لا أحد - لا أحد S/PRST/2009/34
١٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩	١٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩	٢٠٠٩			
قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)					
٥٨٦٧	تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)	المادة ٣٧ لبنان			S/PRST/2008/8
١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨	١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨	٢٠٠٨			
٥٩٦٧	رسالة مؤرخة ٢١ آب/أغسطس ٢٠٠٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن	مشروع قرار قدمته ٦ دول أعضاء ^(١) (S/2008/583)	المادة ٣٧ إسرائيل، ولبنان	إسرائيل، ولبنان	القرار ١٨٣٢ (٢٠٠٨) ١٥- لا أحد - لا أحد
٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٨	٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٨	٢٠٠٨			
٦١٨٣	رسالة مؤرخة ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٩ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن	مشروع قرار قدمته ٧ دول أعضاء ^(٢) (S/2009/431)	المادة ٣٧ بلجيكا، وإسرائيل، وإيطاليا، ولبنان، وإسبانيا	إسرائيل، ولبنان	القرار ١٨٨٤ (٢٠٠٩) ١٥- لا أحد - لا أحد
٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٩	٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٩	٢٠٠٩			
القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤)					
٥٨٨٨		المادة ٣٧ لبنان		المبعوث الخاص للأمين العام	
٨ أيار/مايو ٢٠٠٨					

الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات	المتكلمون	القرار والتصويت المؤيدون- المعارضون- الممتنعون
			المادة ٣٩	المعني بتنفيذ قرار المبعوث الخاص للأمين العام المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)	
٥٨٩٦			المادة ٣٧	لبنان	S/PRST/2008/17
٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٨			المادة ٣٧	لبنان	
٦٠٠٨	التقرير نصف السنوي الثامن للأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)		المادة ٣٩	المبعوث الخاص المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)	
٣٠ تشرين الأول/ ٢٠٠٨			المادة ٣٧	لبنان	
٦١٢٠	التقرير نصف السنوي التاسع للأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)		المادة ٣٩	المبعوث الخاص المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)	
٧ أيار/مايو ٢٠٠٩			المادة ٣٧	لبنان	
٦١٢٠	التقرير نصف السنوي التاسع للأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)		المادة ٣٩	المبعوث الخاص المعني بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤)	
					القرار ١٥٩٥ (٢٠٠٥)
٥٨٦٣	رسالة مؤرخة ٢٨ ٨ نيسان/أبريل		المادة ٣٧	لبنان	
٢٠٠٨	آذار/مارس ٢٠٠٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2008/10)		المادة ٣٩	رئيس لجنة التحقيق الدولية المستقلة	
٥٩٠١	رسالة مؤرخة ١٦ أيار/ مايو ٢٠٠٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2008/334)		المادة ٣٧	لبنان	القرار ١٨١٥ (٢٠٠٨) ١٥- لا أحد - لا أحد
٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٨			المادة ٣٧	لبنان	
٦٠٤٧	رسالة مؤرخة ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2008/752)		المادة ٣٧	لبنان	
١٧ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨			المادة ٣٩	رئيس لجنة التحقيق الدولية المستقلة	
٦٠٤٨	رسالة مؤرخة ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ موجهة من الأمين العام (S/2008/792)		المادة ٣٧	لبنان	القرار ١٨٥٢ (٢٠٠٨) ١٥- لا أحد - لا أحد

الجلسة وتاريخها	البند الفرعي	وثائق أخرى	الدعوات	المتكلمون	القرار والتصويت المؤيدون - المعارضون - الممتنعون
ديسمبر ٢٠٠٨	إلى رئيس مجلس الأمن	رسالة من ممثل لبنان بشأن تمديد ولاية لجنة رئيس لجنة التحقيق الدولية المستقلة	المادة ٣٩		
	(S/2008/752)	(S/2008/764)			

- (أ) إيطاليا، بلجيكا، فرنسا، كرواتيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة.
(ب) إسبانيا، إيطاليا، بلجيكا، فرنسا، كرواتيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة.
(ج) أدل رئيس لجنة التحقيق الدولية المستقلة ببيان ثان.

٢٨ - الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

عرض عام

بالصواريخ وقذائف الهاون على إسرائيل. ونتيجة لذلك، أصيب ١١ إسرائيلياً وقتل مواطن إكوادوري برصاص قناص. وقُتلت قوات الدفاع الإسرائيلية ما مجموعه ٤٢ فلسطينياً وأصاب ١١٧ في عمليات التوغل البرية والغارات الجوية. وذكر وكيل الأمين العام أنه رغم تراجع حدة العنف في الأيام القليلة السابقة، ظل الوضع هشاً للغاية. وأشار أيضاً أن معظم معابر غزة ظلت مغلقة منذ أن سيطرت حماس على القطاع في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، باستثناء مرور الواردات اللازمة لتلبية الحد الأدنى من الاحتياجات الإنسانية^(٥٠٩).

وأدان المراقب الدائم لفلسطين الهجمات العسكرية التي شنتها القوات الإسرائيلية والحصار المستمر على قطاع غزة، مشدداً على العواقب الإنسانية الوخيمة، ودعا المجلس إلى اتخاذ تدابير فورية لمعالجة الأزمة^(٥١٠). وأشار ممثل إسرائيل إلى الهجمات الصاروخية المتواصلة التي تُشن من غزة ضد إسرائيل، وإذا استشهد بحققها الطبيعي المنصوص عليه في المادة ٥١ من الميثاق في حماية شعبها والدفاع عنه، أكد أن الاستمرار في اختيار حماس لن يؤدي إلا إلى استمرار

خلال الفترة قيد الاستعراض، عقد مجلس الأمن ٣٣ جلسة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، واتخذ قرارين، واعتمد بياناً رئاسياً واحداً. وفي عام ٢٠٠٨، تمحورت المناقشات أساساً حول الحالة المتدهورة في قطاع غزة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، عقد المجلس سلسلة من الجلسات على إثر العملية العسكرية الكبرى التي نفذتها إسرائيل ضد حماس في قطاع غزة، والتي أسفرت عن وقوع خسائر فادحة في أرواح المدنيين، واتخذ المجلس قراراً بشأن تلك الحالة. وركز المجلس معظم جهوده في عام ٢٠٠٩ على التصدي للوضع القائم في غزة. وواصل المجلس أيضاً مناقشة التطورات في الضفة الغربية وفي لبنان.

٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨: إحاطة إعلامية ومناقشة بشأن الحالة في قطاع غزة

في ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، أفاد وكيل الأمين العام للشؤون السياسية في إحاطته الإعلامية المقدمة إلى المجلس بأن الحالة في قطاع غزة تدهورت منذ ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، عندما دخلت قوات الدفاع الإسرائيلية قطاع غزة واشتبكت مع مقاتلي حماس في معركة ضارية. وأثناء القتال الذي تلا ذلك، شن المقاتلون هجمات

(٥٠٩) S/PV.5824، الصفحات ٣-٦.

(٥١٠) المرجع نفسه، الصفحات ٧-١٠.